14 حيسمبر 2023 حي 69، حي 86

الملتقى الوطني: آليات تمكين الجماعات المحلية من تحقيق التنمية المحلية الشاملة في الجزائر

أهمية البنوك في تعزيز التنمية المحلية من خلال تمويل المشاريع في الجز ائر The importance of banks in promoting local development through financing projects in Algeria

تاريخ الملتقى:	الإعلام بالقبول:	آخر أجل للإرسال:
(2023/12/14)	(2023/12/07)	(2023/11/30)

الملخص:

تركز الدراسة على ماهية التنمية المحلية ودور البنوك التنموي من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ثم التطرق إلى علاقة تمويل البنوك للمشاريع وانعكاس ذلك على تعزيز التنمية المحلية في الجزائر. وتبين لنا من خلال القروض الممنوحة من طرف البنوك أنها ستمكن أصحاب المشاريع والسكان المحليين من تحسين ظروفهم المعيشية ووضعهم المالي وتلبية احتياجاتهم في مجال التعليم والصحة.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المحلية، البنوك، المشاريع، القروض.

Abstract:

This study aims to shed light on the concept of local development and the developmental role of banks from an economic and social perspective. And the relationship between bank financing of projects and its impact on promoting local development in Algeria.

The study concluded that bank loans will enable entrepreneurs and local residents to improve their living conditions and financial situation and meet their educational and health needs.

key words: Local development, Banks, Projetcts, Loans.

مقدمة:

يعد توفير الموارد أو التمويل اللازم للمشاريع في مختلف المجالات الاقتصادية من أبرز ما تسعى إليه البنوك بشكل أساسي وفي بعض الحالات تكون تلك العملية وفق شروط وإجراءات مخففة لاسيما تلك المرتبطة بأهداف السياسة العامة للدولة مثل تمويل المشاريع الخاصة بالبطالين والطلبة الجامعيين، كونه يساهم في إحداث أثر إيجابي على حياتهم وظروفهم المعيشية اجتماعيا واقتصاديا، وذلك من خلال قدرتهم على خلق مناصب شغل تساعدهم على تلبية احتياجاتهم الضرورية.

فالبنوك تهدف إلى تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني، وأيضا على المستوى المحلي من خلال مرونتها نحو متطلبات واحتياجات السكان المحليين وطبيعة المنطقة، فالمناطق المعروفة بالصناعات التقليدية يكون أصحابها بحاجة إلى قروض مصغرة تمكنهم من استكمال عمليتي الإنتاج والتسويق، أما المناطق الفلاحية أين يكون المُمارس لها بحاجة إلى قروض فلاحية لتمويل شراء البذور أو التسويق أو تغطية أي تكاليف مرتبطة بذات النشاط.

ومن أجل الإحاطة أكثر بموضوع الدراسة يمكننا صياغة إشكالية البحث على النحو التالى: كيف تساهم البنوك في تعزيز التنمية المحلية؟

وتقوم فرضية الدراسة على أن دور البنوك في التنمية المحلية يتمثل:

- تمويل المشاريع التي يتقدم بها أفراد من المجتمع المحلي ينعكس على امكانيات المنطقة.
- نتائج تمويل المشاريع ستنعكس على تقليل معدلات البطالة والفقر وتلبية احتياجات السكان.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنمية المحلية

إن التنمية المحلية من المواضيع الأكثر اهتماما في الفكر الاقتصادي، لذا سنتطرق إلى ماهيتها في الجزئية الموالية.

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

التنمية المحلية تعرف على أنها: تظافر فعال للجهود بين كل من الحكومة والشعب وهذا من أجل الرفع من مستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اجتماعيا وحضاريا واقتصاديا وثقافيا، وهذا بغية تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة وهذا في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية¹.

كما تعرف بأنها: العمليات التي تتضافر من خلالها الجهود الحكومية والجهود المحلية الذاتية، وهذا بغية تحسين نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية، ومن ثم العمل على إدماجها ضمن منظومة التنمية الوطنية بأكملها، بهدف تشكيل مجموعة مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني².

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية

تسعى الدول والحكومات من خلال التنمية المحلية إلى الأهداف التالية3:

أولا - الأهداف السياسية:

- العمل على القضاء التفاوت الاجتماعي بين جميع الأفراد والمناطق؛
- · العمل على التوزيع العادل للدخل الوطني في جميع المناطق، من خلال توفير العمل، التعليم.. الخ؛
- السعي من أجل إشراك كل الفئات الاجتماعية عملية اتخاذ القرارات المتخذة من طرف الحكومات والدول.

ثانيا - الأهداف الاقتصادية:

· إقامة المشاريع الاستثمارية في كل المجالات وحسب ما يميز كل منطقة؛

- · إقامة مشاريع عامة ذات كثافة عمالية، تساهم بدورها في خلق توفير مناصب؛
- إنشاء هياكل ذات بنية تحتية والتي تساهم في تنمية المناطق، كإنشاء السدود وشق الطرق؛
- السعي لتحقيق الأهداف المبرمجة من خلال العمل على توفير المزيد من الموارد المالية كونه يعد كضرورة أساسية لتنمية المجتمعات.

ثالثا - الأهداف الاجتماعية:

- العمل على الرفع من المستوى المعيشي للأفراد في المجتمعات المحلية؛
- إنشاء المشاريع الإنمائية خاصة تلك التي تخدم المجتمع كالتعليم والصحة.

المطلب الثاني: مراحل ومكونات ومجالات التنمية المحلية

الفرع الأول: مراحل التنمية المحلية

تكمن مراحل التنمية المستدامة فيما يلي⁴:

- المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يكون المسعى الرئيسي للتنمية المحلية انعاشها، والتي سماها "بول هوي" بزمن الصحوة وبداية التحرك في إرادة التغيير واستعادة السكان لزمام الأمور فيما يخص مستقبل أراضهم.
- المرحلة الثانية: تم السعي في هذه المرحلة إلى هيكلة المشروع، ومن أجل التمكن من وضع مختلف الفاعلين داخل إطار الشبكة، وجب ضرورة التزود بالأدوات المؤسساتية ذات الأنظمة الأساسية المختلفة، حيث تتدخل السلطة السياسية في مشروع التنمية من أجل خلق مناخ ملائم وتشجيع التواصل بين كل من الفاعلين المعنيين بهدف إعطاء تماسك لمختلف الأهداف المتبعة.
- **المرحلة الثالثة:** ما تسمى بمرحلة الانجازات الأولى، إذا كنا لا نريد أن تتحول الثقة والأمل إلى استسلام وشك وجمود.
- المرحلة الرابعة: تتمثل في عملية تقييم أعمال المقاولات، فيما أن مسعى التنمية المحلية هو مستمر ومتطور، ففي حالة النجاح لا ينبغي التمتع بالراحة، أو الاستسلام لخمود العزيمة إذا اتضح فشل المسعى، بل يجب أن يتم تقييم مدى وأثر ملائمة الطرق المتبعة بهدف تثمين التجربة وهذا من أجل تحسين ومتابعة تقويم المجال الترابي الخاضع للتنمية.

الفرع الثاني: مكونات التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المكونات الرئيسية وهي 5 :

- الأشخاص الذين يقطنون في مكان ما، ويعتبرون هم العنصر الفعال الذي يعمل على تدعيم التنمية المحلية من أجل أن تحقق أهدافها؛
- المؤسسات: وهي المنشآت المحلية التي يمكن هدفها في خلق وتوفير مهن ووظائف مختلفة للأفراد، بالإضافة إلى أنها تساهم في الزبادة من كفاءة التنمية المحلية؛
- المجتمع: وهو المساحة السكنية أو المنطقة الجغرافية التي يتواجد فها كل المؤسسات والأفراد، وبعد العنصر الأساسي في مكونات التنمية المحلية.

الفرع الثالث: مجالات التنمية المحلية

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر 6:

- التنمية الاقتصادية: وهي العملية التي من خلالها تنظيم استغلال الموارد البشرية والمالية والمادية المتاحة، وهذا بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بوتيرة أسرع من معدل الزيادة في السكان من أجل تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي.
- التنمية الاجتماعية: وهو مجال تنموي يهتم بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد وهذا من خلال التركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به، وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي.
- التنمية يقصد بها استجابة النظام السياسي لمختلف التغيرات في البيئة الدولية والمجتمعية، وبالأخص استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي.
- التنمية الإدارية: والتي تكون من خلال وجود قيادة إدارية فعالة تملك القدرة على زرع روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوباته، كما يغرس في الأفراد العاملين

بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء.

المطلب الثاني: مبادئ ومقومات التنمية المحلية الفرع الأول: مبادئ التنمية المحلية وتتلخص هذه المبادئ في 7:

- **التكامل والشمول:** حيث تعني بالتكامل أن تشمل التنمية كل القطاعات وبشكل متوازي، بينما الشمول فهو الذي من خلاله يتم الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الرغبات والحاجات.
- التنسيق: وينقسم إلى قسمين، جزء يخص التنسيق بين الأهداف المراد تحقيقها وذلك بتعاون كل الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع، أما الجزء الثاني فيخص التنسيق بين السياسات والإجراءات والوسائل اللازمة لتنفيذ الخطة التنموية.
- التوازن: ويقصد به الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تكون أكثر وزنا من غيرها، فمثلا المجتمعات الفقيرة تحتل الصدارة فها القضايا الاقتصادية على باقي الجوانب، هذا ما يجعلها تهتم أكثر بتنمية الموارد الانتاجية كأساس مستهدف من التنمية، بينما تبقى القضايا الأخرى بمثابة فروع منها.

الفرع الثاني: مقومات التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية على عدة مقومات نلخصها فيما يلي⁸:

- المقومات المالية: إن العنصر المالي يعد العامل الأساس في التنمية المحلية، فنجاح الهيئات المحلية مرتبط بأداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها وهذا من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحدّ كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي كلما ازدادت الموارد المالية للهيئات المحلية كلما أمكنها أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد، وكذا الرقابة المالية المستمرة.

- المقومات البشرية: إن العنصر البشري هو الأساس في العملية الإنتاجية وأساس نجاح التنمية المحلية، فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات، ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع لها الحلول المناسبة في الوقت المناسب.
- المقومات التنظيمية: إن التنمية المحلية الفاعلة تستلزم مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتي تتمثل في ضرورة توفر إدارة محلية مهمتها إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، وتتمثل المقومات التنظيمية في ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض، في إطار مفتوح وموحد، بالإضافة إلى توفير الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية، إضافة إلى ضرورة وجود وحدات محلية إلى جوار إدارة مركزية هدفها الأساسي تخفيف العبء على مستخدمي الإدارة المركزية.

المبحث الثاني: الدور التنموي للبنوك

تأثر البنوك بشكل مباشر على عدة أطراف سواءا على المستوى العائلي أو الشخصي وذلك من خلال تمويل أنشطتهم وتقديم المساعدة على تحسين ظروفهم المعيشية، وعليه يمكن التطرق لأهمية البنوك ضمن التنمية من خلال وجهة نظر الأطراف التالية⁹:

- من وجهة نظر الأفراد: إن التمويل البنكي يساعد على المستوى العائلي أو الشخصي على مواجهة الحالات الطارئة كما يساعد على دعم الوضع المالي في الحياة الاعتيادية، بالإضافة إلى تأمين الحصول على مصدر دخل يساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي.
- من وجهة نظر البنك: إن التمويل الممنوح من طرف البنوك يعد المورد الأساس لأي بنك مهما اختلفت نشاطاته الأخرى في تكوين الدخل أو الحصول على العوائد المالية.
- النشاط الاقتصادي: إن قيام البنوك بتخصيص ومنح التمويل يعطها مكانة عالية في الاقتصاد الوطني؛ وهذا من خلال العمل على الربط بين الدائرة السلعية وبين عرض النقد، كما يعد الهدف الأساسي من هذا هو خلق التوازن الاقتصادي.

المطلب الأول: الدور الاجتماعي للبنوك

بدأ الاهتمام بقضية الفقر والقضاء عليه منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية حيث أصبح هناك شبه اتفاق على أن النمو الاقتصادي القوي مرهون بحجم المخصصات المالية كالنفقات الاجتماعية، خاصة تلك الموجهة منها إلى الفقراء والبالغ عددهم حوالي 1.6 بليون شخص¹⁰.

يساعد التمويل الأصغر الأسر الفقيرة بتوفير وتنويع مصادر دخولهم وتعزيزها بشكل بسيط من خلال توظيف المال المُقترض في توفير فرصة عمل أو دفع مختلف المصاريف اليومية، كما يساعد التمويل الأصغر في تمكين الأسر الفقيرة من مواجهة مختلف الأزمات التي تتعرض لها والعجز النقدي في الحياة اليومية، كما تساعد القروض والمدخرات في التقليل ن شدة التقلبات الدخل والحفاظ على استقرار مستويات الاستهلاك، كما أن توفر القروض يخفف من خطر الخسائر الموسمية أو الكوارث مثل الفيضانات أو حدوث حالات الوفاة في العائلة والتي يمكن أن تؤجي بالأسرة إلى وضعية سيئة 11. يساهم التمويل الأصغر أيضا في خلق فرص عمل أخرى بالرغم من أنه التمويل الأصغر التقليدي لا يستهدف توفير فرص عمل مباشرة وذلك راجع لتوجيه القروض للمشروعات القائمة بالفعل ويهدفون إلى فرص عمل مباشرة وذلك راجع لتوجيه القروض بتوجيها للأفراد الذين لديهم رأس زيادة توسعها، ولهذا يمكن الاستفادة من هذه القروض بتوجيها للأفراد الذين لديهم رأس مال بشري ومهارات فنية تؤدي إلى خلق مناصب شغل 12.

يمكن أن يكون أيضا للبنوك الإسلامية دور وأهمية أكثر من خلال اعتمادها كبديل للبنوك التقليدية وتوجيه استثمارها لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن خلال التمويل بالمشاركة والمرابحة وغيرها من الأساليب يمكن المساهمة في خلق المزيد من فرص العمل ومضاعفة حجم الإنتاج.

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للبنوك

اهتمت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية بعلاقة وأهمية المؤسسات البنكية والمالية ضمن التنمية حيث تشير الدراسات إلى أن أهمية تلك المؤسسات تزداد في الدول النامية بسبب ارتفاع ظاهرة الاكتناز.

الفرع الأول: علاقة التمويل البنكي بالتنمية في الفكر الاقتصادي

اختلف الاقتصاديون حول أهمية ومساهمة التمويل البنكي ضمن التنمية، فهناك آراء تؤكد على عدم أهمية المؤسسات البنكية في عملية التنمية بينما هناك آراء أخرى تطرقت للتأثير الفعال للخدمات البنكية على التنمية، ويأتي في مقدمتها ما عرضه "شومبيتر"

سنة 1911 في كتابه نظرية التطور الاقتصادي، الذي أكد فيه على ضرورة توفر وسائل الإنتاج وأنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية من دون تمويل بنكي¹³. وتعتبر دراستي كل من (Mckinnon, 1973) و (Shaw, 1973) من أولى الدراسات الأولى التي ركزت على دور البنوك في القيام بدور إيجابي على التنمية، حيث تطرقت لانعكاس تدخل الحكومة في الدول النامية في عمل البنوك والمؤسسات المالية على حجم الاستثمارات وبالتالي يؤدي ذلك إلى تقييد النمو الاقتصادي¹⁴.

الفرع الثاني: التمويل البنكي والتنمية المحلية

يؤدي التمويل الذي تمنحه السلطات المحلية أو المؤسسات المالية والمصرفية على إحداث مستوى أفضل للتنمية المحلية، هذا يعني أن توفير رأس المال هو عامل مهم ضمن العملية التمويلية للتنمية.

يعتبر خلق المشاريع الاستثمارية واستهداف توسيعها على المستوى المحلي أو الوطني مرهون بعدة عوامل أهمها ربما يكون التمويل البنكي خاصة بالنسبة لتلك النشاطات الموسمية من أجل استكمال الدورة الإنتاجية أوالتسويقية، والتمويل البنكي هو عملية بالغة الأهمية ولها تأثير على مختلف القطاعات وعلى المجتمع المحلي ونجاح المؤسسات البنكية في أداء مهامها مرتبط بقدرتها على جذب الأموال وإعادة توظيفها أو منحها من جهة ثانية وذلك من خلال جمع المدخرات ووضعها في خدمة التنمية المحلية، لكن قبل ذلك يجب أن يكون تخصيص البنوك للقروض يتناسب مع الحاجات الفعلية للمشروع الاستثماري ومع خطط التنمية المحلية.

يساعد أيضا التمويل البنكي المتاح للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في تجديدها من أجل المساهمة بفعالية في دعم التنمية المحلية والاقتصادية بصفة عامة، وخلق مناصب شغل وتطوير الصناعات وتحسين مستوى المعيشة والتقليل من الاعتماد على الإعانات الاجتماعية للدولة 15.

أصبحت إذن للمؤسسات البنكية دور مهم في التنمية المحلية حيث كلما تضاعفت متطلبات التنمية زادت الحاجة إلى وجود مؤسسات بنكية أكثر تطور وأكثر مرونة لتلك المتطلبات، ويمكن قياس قدرة مساهمة الجهاز البنكي في التنمية من خلال قدرته على تعويض العجز في الادخار المحلي عن طريق تنظيم عملي وتعبئة المدخرات من كافة القطاعات 16.

أما بالنسبة لصيغ التمويل الإسلامي فإنه يمكن الاستفادة منها من قبل الدول ومحاولة تطويرها أكثر من أجل استغلال امكانيات الشعوب وتحويلها إلى موارد هائلة للمشاركة في التنمية، حيث يمكن ذلك خلال تنظيم صيغ التمويل الإسلامي، ومما لا شك فيه أن صيغ التمويل الإسلامي بمختلف أنواعها قادرة على المساهمة في التنمية وجذب المدخرات المحلية والوطنية وقادرة على تمكين المواطن من المشاركة في عملية التنمية وبالتالي مع التقليل التدريجي من أعباء خدمة الدين العام بالنسبة للحكومة 17.

المبحث الثالث: دور البنوك في تمويل المشاريع والتنمية المحلية في الجز ائر

تؤدي البنوك في الجزائر دور مهم ضمن التنمية المحلية من خلال ما تقدمه من قروض للأفراد والأسر على المستوى المحلي بشكل مباشر أو بالشراكة مع البرامج والأجهزة الوطنية بشكل غير مباشر، والتي تساهم في زيادة الطلب التي تؤدي إلى زيادة إنتاج المجتمع المحلي وخلق فرص عمل داخله وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأسر.

تؤثر البنوك في الجزائر على تعزيز التنمية المحلية من خلال عدة خدمات تقدمها للأفراد والأسر لكن سيتم التطرق لأهم تلك الخدمات والمتمثلة في القروض الاستهلاكية، والقروض الممنوحة بالشراكة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والقروض الممنوحة بالشراكة مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المطلب الأول: القروض البنكية

نجد القروض الاستهلاكية من أهم أنواع القروض وأكثرها طلبا من طرف الأفراد والعائلات، هذا النوع من القروض تم منعه في سنة 2009 ثم تم إعادة الترخيص بالعمل بالقروض الاستهلاكية سنة 2015، وهذا راجع لدورها في تشجيع الإنتاج المحلي وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، وهذا النوع من القرض لا تقل مدته عن ثلاثة أشهر ولا يتجاوز الخمس سنوات ولا تتجاوز أقساط التسديد 30% من المداخيل المنتظمة للمستفيد من القرض، وأهم المنتجات المعنية بالقرض الاستهلاكي نجد: السيارات السياحية، الحواسيب والهواتف، والأجهزة الكهرومنزلية 18.

هذا النوع من القروض وفي ظل غلاء المعيشة نوعا ما في الجزائر تجد العائلات نفسها تهتم بطلب القروض الاستهلاكية لتحقيق التوازن بين ضعف القدرة الشرائية وغلاء المعيشة، ومن هنا تظهر أهمية القرض الاستهلاكي في مساعدة الأسر على تلبية احتياجاتها الاستهلاكية والمساهمة في تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية التي تعتبر دعامة مهمة ضمن

التنمية المحلية. ومن ناحية أخرى نجد أيضا أن القرض الاستهلاكي يعزز أداء المؤسسات الوطنية والمحلية 19. وكنتيجة لذلك سيكون هناك انتعاش في السوق وخلق وتوسع في المشاريع الاستثمارية ذات العلاقة مع تلك الموجودة فعليا، لتتعزز فيما بعد أكثر نوعية وحجم الخدمات والسلع المقدمة للمواطنين من جهة وتعزيز حصيلة الضرائب للجماعات المحلية من جراء تلك المشاريع من جهة ثانية، والتي تُنفق في الأخير على تحسين مستوى التنمية محليا.

المطلب الثاني: قروض بالشراكة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تركز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المساهمة في التقليل من معدلات البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر والعمل في البيت والحرف والمهن. كما تهدف أيضا الوكالة إلى²⁰:

- تمويل وتوجيه ومرافقة المشاريع الاستثمارية.
- زيادة الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية بإبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية.
 - المساهمة في الإدماج الاجتماعي والتنمية البشربة.
- تكوين وتدريب حاملي المشاريع المستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات التمويل وفي كيفية تسيير المؤسسات.

يتم تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه من طرف وكالة تسيير القرض المصغر سواء بمنح قروض بصيغة ثنائية مع الشخص صاحب المشروع أو ثلاثية بالشراكة مع الشخص والبنك، وهذه الأهداف نجدها في الأخير متشابكة ومترابطة في علاقتها وانعكاسها على التنمية المحلية، اجتماعيا مثلا من خلال الإدماج الاجتماعي وتنمية قدرات الأفراد والتكوين والتدريب وتوفير مناصب شغل، واقتصاديا من خلال توفير دخول للأسر ومنح التمويل للمشاريع.

يمثل الإدماج الاجتماعي من أهم الأدوار الاجتماعية للقروض الممنوحة من طرف وكالة (ANGEM) بالشراكة مع البنك في إطار التنمية المحلية وذلك من خلال القروض الممنوحة لبعض الفئات الخاصة في المجتمع، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والمحبوسين

المفرج عنهم والمرشحين للهجرة غير الشرعية والمهاجرين غير الشرعيين العائدين وغيرهم، والمجدول أدناه يبين حجم القروض الممنوحة لهذه الفئات.

الجدول 1: حصيلة القروض المصغرة للفئات الخاصة إلى غاية 31 مارس 2023

الفئات	نساء	رجال	المجموع
الأشخاص ذوي الإعاقة	628	1102	1730
المحبوسين المفرج عنهم	69	1919	1988
ضحايا المأساة الوطنية	175	229	404
المرشحين للهجرة غير الشرعية	9	86	95
الأشخاص المصابين بفيروس السيدا	63	4	67
المجموع	944	3340	4284

Source: www.angem.dz/ar/article/pret-octroyes. Consulté le: 08/12/2023.

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل توزيع حصيلة القروض المصغرة على الفئات الخاصة في المجتمع إلى غاية شهر مارس 2023 يتضح ويتأكد الدور الهام الذي تؤديه هذا النوع من التمويل على الجانب الاجتماعي للتنمية المحلية من خلال تقليل الفوارق الاجتماعية مع بقية فئات المجتمع ومحاربة كل أنواع الإقصاء والتهميش للفئات الخاصة وإدماجهم في المجتمع وفي السوق المحلي، هذا ينعكس في الأخير على تحسن ظروف عيشهم وتقليل نسبة تعرضهم للفقر.

أما اقتصاديا نجد أن حجم المشاريع الممولة من طرف وكالة (ANGEM) بالشراكة مع البنك وعدد المناصب المستحدثة تبعا لذلك تمثل أرقام مهمة مثل ما يوضحه الجدول أدناه. الجدول 2022

يغة التمويل	العدد	النسبة %	عدد المناصب المستحدثة
ويل لشراء مواد أولية	868562	%89.89	1261671
ويل ثلاثي: الوكالة / البنك / المستفيد (صاحب	97740	%10.11	151224
شروع)			
<i>ج</i> موع	966302	%100	1412895

Source : Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, Bulletin d'information statistique de la PME, N42, Edition Avril, 2023, p 26.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ المساهمة المهمة لوكالة تسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع بحوالي 966302 منصب شغل مستحدث، وفي نفس الجدول نلاحظ أيضا مساهمة البنوك في هذه العملية بحوالي 97740 قرض ممنوح لتمويل المشاريع والمساهمة في استحداث حوالي 151224 منصب شغل.

هذه الاحصائيات تؤكد الدور الذي تؤديه البنوك من الناحية الاقتصادية ضمن التنمية المحلية من خلال توفير مناصب الشغل وبالتالي توفير أو زيادة دخول الأسر وتحسين ظروفهم الاقتصادية التي تنعكس على تلبية الاحتياجات الأخرى الضرورية لهم مثل التعليم والصحة وغيرها.

المطلب الثالث: قروض بالشر اكة مع الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية (ANADE)

قرض "أناد" (ANADE) هو قرض متوسط المدى مخصص لتمويل مشاريع إنشاء وتوسيع أنشطة إنتاج السلع والخدمات من طرف الشباب أصحاب المشاريع ويمكن أن تصل قيمة الاستثمار إلى 10 مليون دج. وتصل نسبة التمويل الممنوح من طرف البنك إلى 70% من قيمة المشروع، سواء كانت صيغة التمويل ثنائي أو ثلاثي كما يوضحها الجدول أدناه التالي.

الجدول 3: الهيكل المالي لتمويل المشاريع بالشر اكة مع ANADE:

تمويل البنك	مساهمة (ANADE)	المساهمة الشخصية	التمويل	صيفة	
%0	%50	%50	ويل الثنائي: أقل من 10 مليون دج		
%70	%25	%5	البطالين والطلبة	التمويل الثلاثي: أقل	
%70	%20	10% (لسكان مناطق الجنوب)	غير البطالين	من 10 مليون	
%70	%18	12% (الهضاب والمناطق الخاصة)		دج	
%70	%15	15% (للمناطق الأخرى)			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: www.anade.dz

يتضح جليا من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية كبير مقارنة ببقية الأطراف (التمويل الشخصي والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)، وهذا مؤشر يؤكد دور المؤسسات البنكية في تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق مناصب شغل والتقليل من معدلات البطالة، والتي ستنعكس حتما فيما بعد على تحسين مستوى التنمية المحلية.

ارتبطت البنوك في الجزائر في شراكتها مع (ANADE) بإحداث الأثر الإيجابي على التنمية المحلية من خلال المساهمة في رفع معدلات التشغيل في أوساط الشباب وتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلى كما يوضحه الجدول التالى:

الجدول 4: عدد المشاريع والمناصب المستحدثة في إطار تمويل ANADE سنة 2021

		<u> </u>						
نقل	نقل	الخدمات	الصناعة	المياه	البناء	الصناعات	قطاع	قطاع
الأشخاص	البضائع				والأشغال	التقليدية	الفلاحة	النشاط
					العمومية			
19020	56824	110355	30843	570	36162	43663	59894	عدد
								المشاريع
								الممولة
43731	96754	256992	86216	2079	104505	127638	141567	عدد
								مناصب
								الشغل
								المستحدثة

Source : Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, Bulletin d'information statistique de la PME, N40, Edition Mars, 2022, p 29.

الجدول أعلاه يوضح نتائج التمويل الممنوح من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على استحداث مناصب الشغل، حيث نلاحظ أن الخدمات هي أهم القطاعات بحوالي 256992 منصب شغل ومن حيث عدد المشاريع الممولة أيضا بحوالي 256992 منصب شغل ومن حيث عدد المشاريع الممولة أيضا بحوالي الضريبة مشروع ممول أي أنه قطاع مهم في تكوين ايرادات الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على الممارسين في هذا القطاع فيما بعد، والتي تعكس في الأخير حجم الانفاق على التنمية المحلية، ثم يليه قطاع الفلاحة باستحداثه حوالي 141567 منصب شغل و59894 من حيث عدد المشاريع الممولة وهذا العدد كبير لحد ما مقارنة ببقية القطاعات نظرا لأهمية نشاط الفلاحة ضمن التنمية وأيضا أهميته بالنسبة للعائلات في الجزائر بسبب قلة تعقيداته مقارنة ببقية القطاعات. ونجد بقية القطاعات أيضا لها أهمية وتأثير في استحداث مناصب الشغل وبالتالي بإمكانها إحداث تأثير غير مباشر على أوجه التنمية المحلية، فمثلا قطاع النقل لكل من البضائع والأشخاص أيضا يساهم بحوالي 67549 و43731 منصب شغل على التوالي إضافة إلى دوره الاجتماعي المتمثل في فك العزلة على بعض السكان ومساعدتهم في تلبية حاجياتهم اليومية من القرى المجاورة، واقتصاديا يساهم قطاع النقل في تسهيل تسويق المنتجات وتعزيز المبادلات التجارية بين المختلف المناطق.

خاتمة:

تعبر التنمية المحلية عن تشارك جهود الحكومة والمجتمع من أجل تحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإداربة للمجتمعات المحلية،

وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية بأكمله. لكن تلك الجهود مرهونة بتوفر المقومات المالية والبشرية والتنظيمية.

يمكن أن تكون البنوك أيضا فاعلاً ضمن عملية تمويل التنمية المحلية وهذا ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة من خلال الإحصائيات المقدمة لحجم القروض الممنوحة لتمويل المشاريع، هذه الأخيرة وبعد نجاحها في تحقيق الأرباح على أرض الواقع سيكون لها أثر إيجابي بالنسبة للأفراد في مساعدتهم على مواجهة الحالات الطارئة ودعم وضعهم المالي وتأمين حصولهم على مصدر دخل يساعدهم على تحسين وضعيتهم الاجتماعية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتلبية احتياجات السكان المحليين بصفة عامة في تغطية تكاليف التعليم والصحة وغيرها، وأيضا تساهم البنوك ضمن التنمية المحلية في مكافحة البطالة والحد من الفقر والمساعدة على الإدماج الاجتماعي بالنسبة الفئات الخاصة.

لكن يبقى تأثير البنوك على مختلف نواحي التنمية مرهون بالاستخدام الأمثل للموارد من طرف طالبي القروض ومدى نجاح تنفيذ المشاريع على أرض الواقع.

قائمة المصادروالمراجع:

أ- الكتب:

- 1- المعهد العالمي للفكر الإسلامي: أبحاث ندوة: إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1992.
- 2- مصطيفى عبداللطيف، سانية عبدالرحمن: دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، يروت، 2014.
 - 3- نبيل ذنون الصائغ: الإئتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، بط، 2018.
 - 4- عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 5- فؤاد بن غضبان: التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، الطبعة الأول، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 6- Schumpeter, J, A. "The Theory of Economic Development: An Inquiry Into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle", Economics Third World studies, Transaction Books, 1983.

ب- الأطاريح والمذكرات الجامعية:

- 1- أبعزيز نادية: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية دراسة ميدانية لولاية بومرداس، رسالة ماجيستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2010.
- 2- هشام بن عزة: التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤسسات الزكاة والأوقاف نموذجا: دراسة حالة التجربة الجزائرية، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2017.
- 3- مرام تيسير مصطفى الفرا: دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الإقتصادية الفلسطينية (1995-2011)، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.
- 4- سريدي سمية: أهمية ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية لتحقيق التنمية المحلية دراسة مجمع عمر قالمة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016.
- 5- صوداقي فايزة: آليات تفعيل التمويل المحلي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة المجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02، البليدة، الجزائر، 2023.
- 6- توفوتي رضوان: الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تفعيل التنمية المحلية حالة الجزائر، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1646.
- 7- خميس خليل: و اقع القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية الوادي، أطروحة دكتوراه
 في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
- 8- خنفري خيضر: تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادى، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.

ج- المقالات في المجلات:

- 1- فلة عاشور: القروض الاستهلاكية في الجزائر بين منعها وإعادة إطلاقها، مجلة العلوم الانسانية، العدد 40.
- 2- رقية حدادو: القرض الاستهلاكي كأحد آليات السياسة المالية لتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 2، 2017.

د- التقارير والمذكرات:

- 1- إليزابيث ليتلفيلد وآخرون: هل يمثل التمويل الأصغر استر اتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف
 الإنمائية للألفية الجديدة؟، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مذكرة رقم 24، ص 2.
 - 2- تقرير الأمم المتحدة: **دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر** ، 1998 ، ص 4.

ه- المقالات على مو اقع الانترنت:

1- www.angem.dz/ar/article/objectifs-etmissions/. Consulté le: 08/12/2023.

الإحالات والهوامش:

أ فؤاد بن غضبان: التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، الطبعة الأول، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 29.

² عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلى والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 13.

³ خميس خليل: و اقع القطاع الخاص في التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية الوادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص 66، 67.

⁴ توفوتي رضوان: الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تفعيل التنمية المحلية – حالة الجزائر، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص 17.

⁵ صوداقي فايزة: آليات تفعيل التمويل المحلي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 02، البليدة، الجزائر، 2023، ص 18.

⁶ خنفري خيضر: تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 20، 21، 22.

 $^{^7}$ أبعزيز نادية: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية – دراسة ميدانية لولاية بومرداس، رسالة ماجيستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2010، ص 101.

⁸ صوداقي فايزة: مرجع سابق، ص 18، 19، 20.

⁹ نبيل ذنون الصائغ: الإئتمان المصرفي، دار الكتب العلمية، ب ط، 2018، ص 19.

¹⁰ تقرير الأمم المتحدة: دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر، 1998، ص 4.

¹¹ إليزابيث ليتلفيلد وآخرون: هل يمثل التمويل الأصغر استراتيجية فعالة من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة؟، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مذكرة رقم 24، ص 2.

¹² هشام بن عزة: التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤسسات الزكاة والأوقاف نموذجا: دراسة حالة التجربة الجزائرية، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2017، ص 53.

¹³ Schumpeter, J, A. "The Theory of Economic Development: An Inquiry Into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle", Economics Third World studies, Transaction Books, 1983, P 106.

- ¹⁴ مرام تيسير مصطفى الفرا: دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص 54.
 - ¹⁵ هشام بن عزة: مرجع سابق، ص 53.
- 16 مصطيفى عبداللطيف، سانية عبدالرحمن: **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2014، ص 230.
- ¹⁷ المعهد العالمي للفكر الإسلامي: أبحاث ندوة: إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1992، ص 268.
- ¹⁸ فلة عاشور: القروض الاستهلاكية في الجز ائربين منعها وإعادة إطلاقها، مجلة العلوم الانسانية، العدد 40، ص 120.
- ¹⁹ رقية حدادو: القرض الاستهلاكي كأحد آليات السياسة المالية لتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 2، 2017، ص 312.

²⁰ www.angem.dz/ar/article/objectifs-etmissions/. Consulté le: 08/12/2023.